التعليم والثقافة والتوجيه

هناك اجتهادات حول نوعية التعليم وأسلوبه ولكن هناك اتفاق على ضرورته وضرورة توسيعه. ومما يطمئن من ناحية، ان هناك جهوداً جيدة تبذل لمحو الأمية، وهناك إجماع على ذلك، ولكن من ناحية ثانية، هناك تسيب بالنسبة للخطة الوطنية للتعليم والثقافة والاعلام. هل يبقى التعليم خاضعاً لغرض تصديري بما يحمله ذلك من مخاطر هجرة المتعلمين؟ أم يجري تخطيطه ليناسب حاجة الأرض المحتلة الانتاجية؟ وقبل الإجابة والدخول في أية تفاصيل، هناك سؤال يطرح نفسه: هل هناك هدف للتعليم أصلاً؟. هل يخدم حاجة الأرض المحتلة بوضعه الحالي؟ هل يلبي شروط السوق العربية الجديدة؟

واضح ان العملية التعليمية، وبسبب من السياسة الاحتلالية، تعاني من تدهور، وتصبح المهمة الأولى وقف هذا التدهور ومن ثم اللجوء الى التوجيه.

وليس غريباً ان تقوم البلديات والمؤسسات الأخرى بسد الحاجة للغرف الدراسية حيثما أهملت السلطة الاحتلالية القيام بواجبها. ورغم جميع هذه الجهود كانت مشكلة التعليم تتزايد حدة مع الوقت وخاصة بالنسبة للمناهج التعليمية والكتب المدرسية. ونسبة المدرسين للطلبة إذ ان ٤١,١٪ من السكان في عام ١٩٧٧ كانوا في سن التعليم (ما بين ٥ سنوات وعشرين سنة). بينما نسبة غرف الفصول التي تستوعب أكثر من ٣٠ طالباً تصل الى ٩٢,١٪ في الريف و٦٠,٨٪ في المدينة (١٩٧٧ ــ ١٩٧٨)[٣٧]. وهذا قد أحل العملية التعليمية في وضع خطر جداً. وانعكس هذا بشكل خاص على التعليم الجامعي الذي نمت مؤسساته بشكل واضح بعد عام ١٩٦٧ كاستجابة غير مخطط لها. وكان لبروز مجلس التعليم العالي رنة ارتياح في الأوساط المعنية، وأثار تشكيله أملاً باحتواء العملية التعليمية بأكملها. ولكن هذا الهدف لم يتحقق حتى الآن لأسباب كثيرة خارجة عن نطاق بحثنا. ولكن اعتماد استراتيجية واضحة للتعليم يبقى ضرورة كبيرة تواجه الإنسان في الأرض المحتلة. فالتعليم يحتاج الى تحديد هدف وأسلوب، والتنسيق بين مؤسسات التعليم أصبح أكثر الحاحاً. وتحت ظروف غياب الخطة الوطنية التعليمية لا يمكن للنشاطات الثقافية الأخرى ان تسد الفجوة الناتجة عن غياب التنسيق بين ما يجب وبين ما هو موجود. ففكرة انشاء مجلس التعليم العالي كانت قد برزت أثناء الندوة التي عقدتها نقابة أصحاب المهن الهندسية/ فرع الضفة الغربية بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٧، وتلخص النقاش في ضرورة احتواء العملية التعليمية في اطار واحد. لكن مشكلات انشاء الجامعات الجديدة وضياع الهدف من خلال تنافس غير منضبط أديا الى تخلف المجلس عن مهماته. ومما لا شك فيه ان ضغوط الاحتلال هي السبب الرئيسي في محاولة افشال العملية التعليمية. وليس من نافلة القول ان قرار الحكم العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ يبقى معلماً أساسياً لسياسته المناهضة للتعليم[٣٨]. ورغم ازدياد عدد الخريجين من الجامعات فان هذه الزيادة لا تعوض عن النوعية المتدنية التي بدأت تظهر سواء على مستوى نتائج التوجيهي أم على مستوى الدراسات الجامعية.

ولو نظرنا نظرة اقتصادية للتعليم، أي كمصدر للدخل، لعرفنا ان تردي المستويات التعليمية يعني تردي امكانية استيعاب الخريجين في اقتصاد الأرض المحتلة او في